

اللامركزية الجبائية كآلية لدعم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر

Fiscal Decentralization as a Mechanism to Support the Financial Independence of Local Communities in Algeria



¹ ط د/ بلال حيمران

¹ جامعة جيجل (الجزائر)

¹ مخبر العلوم السياسية الجديدة-جامعة المسيلة (الجزائر)

Bilal.himrane@univ-jjel.dz

² د/ أمين بلعيفة

² جامعة البويرة (الجزائر)

a.belaiifa@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2021/12/24

تاريخ القبول: 2021/11/26

تاريخ الارسال: 2021/09/18

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الكبير للامركزية الجبائية في ضمان الاستقلالية المالية للجماعات المحلية من خلال التطرق إلى مفهوم اللامركزية الادارية واللامركزية الجبائية على وجه الخصوص، وتشخيص نظام المالية المحلية في الجزائر من أجل توضيح حقيقة الاستقلال المالي للجماعات المحلية من الناحية القانونية ومن الناحية العملية بالإضافة إلى محاولة الوصول إلى أهم متطلبات تفعيل اللامركزية الجبائية في الجزائر، من أجل النهوض بالجماعات المحلية وتعظيم إيراداتها الجبائية من جهة، والوصول إلى استقلالية حقيقية لها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية؛ اللامركزية الجبائية؛ المالية المحلية؛ الجباية المحلية؛ الاستقلال المالي.

Abstract:

This study aims to clarify the great role of Fiscal Decentralization in ensuring the Financial Independence of Local Communities, this by addressing the concept of Administrative Decentralization and Fiscal Decentralization in particular, and personify the Domestic Financial System in Algeria in order to illuminate the reality of the Financial Independence of Local Communities in terms of Law and practical terms. In addition trying to reach the most important requirements for activating Fiscal Decentralization in Algeria, In order to promote the Local Communities and to maximize their revenue tax on one hand, and access to her real independence on the other hand.

key words: Decentralization; Fiscal Decentralization; Domestic Financial; Local Tax; Financial Independence.

* المؤلف المرسل.

- مقدمة:

الجماعات المحلية كأساس للامركزية الادارية في أي دولة، نميزها بمقومات عديدة أهمها الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية التي تتمتع بها، هذه المقومات تختلف درجتها من دولة إلى أخرى لعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية، والجزائر كغيرها من البلدان اعتمدت مبدأ اللامركزية الإدارية في توزيع المهام بين الدولة وجماعاتها الاقليمية، وبالتالي منح لها المشرع الجزائري الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ومن أجل الوصول إلى قياس مدى استقلالية الجماعات المحلية في الجزائر، لابد من معرفة طرق تمويل ميزانياتها وتتبع مختلف مصادرها وعلى وجه الخصوص المصادر الجبائية، التي يفترض أن تكون لها حصة الأسد في تمويل ميزانيات الجماعات المحلية بالإضافة إلى تجسيد اللامركزية الجبائية من أجل تحقيق العدالة بين الأقاليم، فلا يعقل أن تكون أملاك وثروات طبيعية على مستوى إقليم معين تستحوذ عليها الحكومة المركزية، في حين يعاني ذلك الإقليم من الفقر والحرمان، وكذلك تساهم اللامركزية الجبائية في الوصول إلى استقلالية مالية حقيقية للجماعات المحلية، مما يساعدها على اتخاذ القرارات التنموية بدرجة عالية من الوضوح والشفافية وتجنّبها الضغوطات التي تترتب عن التبعية وانعدام الاستقلال المالي للجماعات المحلية.

أ- إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى تساهم اللامركزية الجبائية في دعم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية، التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود باللامركزية الجبائية؟
- 2- ماهي طبيعة الاستقلال المالي للجماعات المحلية بالجزائر؟
- 3- كيف تدعم اللامركزية الجبائية، الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر؟

ب- فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات:

1. تساهم اللامركزية الجبائية في رفع الإيرادات الضريبية للجماعات المحلية وهو ما يساهم بدوره في تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر.
2. تمنح اللامركزية الجبائية الحرية اللازمة للجماعات المحلية في جمع وتسيير الجبائية المحلية، وهو ما يساهم في نجاعة التحصيل الضريبي وترشيده.
3. النظام الجبائي اللامركزي في الجزائر يعيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

ت- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول لرؤية خاصة في تسيير الجماعات المحلية وفق مقاربة حديثة، أساسها تعزيز اللامركزية الإدارية واللامركزية الجبائية، كما تهدف إلى وضع آليات لتكريس نظام جبائي لامركزي فعال في الجزائر، من أجل ضمان الاستقلالية المالية لهذه الجماعات.

ث- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل النظام الجبائي المحلي والجماعات المحلية لمعرفة حيثيات وخفايا الظاهرة المدروسة، واعتمدنا على هذا المنهج كونه الأنسب لمعالجة مثل هذه الإشكاليات في العلوم الاجتماعية عامة، والسياسية على وجه الخصوص.

ج- تقسيم الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة أعلاه، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:
المبحث الأول: اللامركزية الجبائية: دراسة مفاهيمية.

المبحث الثاني: الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور اللامركزية الجبائية في دعم الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

1. المبحث الأول: اللامركزية الجبائية: دراسة مفاهيمية.

قبل الدخول في صلب مناقشة إشكالية الدراسة، لابد أولاً من تأصيل نظري للامركزية الإدارية واللامركزية الجبائية، لكي نستطيع إسقاط مضامينهما على الجماعات المحلية والنظام الجبائي في الجزائر، وهذا ما سنعالجه ضمن هذا المبحث.

1.1 المطلب الأول: اللامركزية الإدارية:

لقد عرف التنظيم الإداري أسلوبين في تقسيم الوظائف الإدارية وتوزيعها بين الدولة ووحداتها الإقليمية، وهما أسلوب المركزية الإدارية أين تسيطر الحكومة المركزية على اتخاذ القرار وتنفيذه بصورة انفرادية، وأسلوب اللامركزية الإدارية التي تقتضي مشاركة الهيئات المحلية للدولة في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

ومع انتشار الديمقراطية وتزايد وظائف الدولة وتشعب ميادين تدخلها، اتجهت معظم الدول نحو التطبيق الواسع لأسلوب اللامركزية الإدارية، والذي يعني لامركزية الإدارة؛ أي توزيع الوظائف الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية وهيئات محلية أو مصلحة، لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة ولكنها تعمل تحت إشراف ورقابة من الحكومة المركزية (عواضة، 1983، الصفحات 16-17) واللامركزية الإدارية لا تعني الاستقلال التام للهيئة المحلية عن السلطة المركزية بما يهدد الوحدة الوطنية للدولة، بل تبقى خاضعة لها وتعمل تحت توجيهاتها من خلال الرقابة الإدارية والوصائية التي تمارس عليها، والتي يمنحها أسلوب اللامركزية الإدارية للسلطة المركزية، ضمن نصوص قانونية وفق مبدأ لا وصاية بدون نص، وتجدر الإشارة إلى أن تسيير الجماعة المحلية لشؤونها ليس نتاج إمكانيات وقدرات هذه الجماعة، وإنما يكون حسب الفقيه الفرنسي "Hauriou" نتاج تنازلات تمنح من طرف الدولة، تسمح لهذه الجماعة بتدبير شؤونها، ويكون هذا بواسطة مجلس منتخب من قبل سكان الجماعة المحلية (Hauriou, 1928, p. 148)، أي أن تسيير الشؤون العامة للجماعة المحلية يكون عن طريق المجلس المنتخب الذي يضم ممثلي سكان الجماعة، ويدافع عن المصالح المحلية ويحاول فرضها ضمن السياسة العامة للدولة، من جهة أخرى تساهم اللامركزية الإدارية في تعزيز صلاحيات الجماعات المحلية، وتسيير شؤونها الذاتية بكل حرية والرفع من مستويات مشاركة المواطنين المحليين في تسيير المصالح المحلية، وبالتالي تحقق الرقابة الشعبية على تسيير

المال العام والشؤون العامة في إطار سياسي تعددي وموحد، مما يضمن استقرار المؤسسات ويوسع نضج الديمقراطية التشاركية، بما ينعكس إيجاباً على تنظيم اللامركزية الإدارية. (مزعاش، 2018، صفحة 173) وبالرجوع إلى قانون الجماعات الإقليمية في الجزائر نجد أنها قد بدأت في تجسيد اللامركزية الإدارية عام 1967 مع إصدار أول قانون للبلدية، وتواصلت إصلاحات اللامركزية إلى غاية آخر قانونين للبلدية والولاية في عامي 2011 و2012 على التوالي، حيث جاء ضمن قانون الولاية أن: ...الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة... وتتوفر الولاية بصفاتها الجماعة الإقليمية اللامركزية للدولة على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي... (قانون الولاية 12/07، 2012).

من جهة أخرى، نجد أن قانون البلدية 10/11 قد عرفها كما يلي: ...البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة... والبلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية... وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. (قانون البلدية 10/11، 2011). نلاحظ أن المشرع الجزائري قد جعل الجماعات الإقليمية في الجزائر تنحصر في هيئتين هما الولاية والبلدية، حيث منح لهما صفة الجماعة الإقليمية للدولة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، بالإضافة إلى وجود مجلس شعبي منتخب بلدي وآخر ولائي، ويتمتع بصلاحيات عديدة حددها القانون في مختلف المجالات لكلا الجماعتين، وبالتالي يمكن القول أن المشرع الجزائري قد اعتمد على أسلوب اللامركزية الإدارية في تقسيم الوظائف بين الدولة والجماعات المحلية، من خلال توفير الأسس الكبرى للامركزية الإدارية والمتمثلة في الشخصية المعنوية والاستقلال المالي للجماعة المحلية، بالإضافة إلى وجود هيئات محلية منتخبة تخضع لنظام الوصاية الإدارية الذي تفرضه الدولة.

وبما أن قانون البلدية 10/11 قد اعتبر البلدية قاعدة اللامركزية، لا بد من ترك الفرصة لهذه الجماعة، لتحمل مسؤولية الأداء العام وممارسة الاختصاصات الموكلة إليها قانوناً وهذا ما يجعلها محل مساءلة أمام الجهات المعنية بتقديم التوضيحات اللازمة لها، حول طريقة ممارسة الصلاحيات وإنفاق المال العام، وكذا حول كيفية القيام بمختلف الواجبات وتقديم الخدمات العامة. (مزعاش، 2018، صفحة 184)

2.1 المطلب الثاني: اللامركزية الجبائية:

من أجل ممارسة الجماعات المحلية لصلاحياتها القانونية ومهامها في مختلف الميادين، لاسيما المهمة الكبرى لها وهي تحقيق التنمية المحلية، لا بد من وجود الموارد المالية اللازمة لذلك، فلا يمكن تصور تنمية بدون مال، كونه العصب الحقيقي للسياسة الوطنية أو المحلية، والأداة الرئيسية لتلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة باستمرار وطنياً ومحلياً، وقد اتجهت العديد من الدول إلى منح الجماعات المحلية، الحرية في تدبير الإيرادات المالية اللازمة لتغطية نشاطاتها وتمويل التنمية المحلية ذاتياً دون الحاجة إلى مساعدات السلطة المركزية، وتتصدر هذه الإيرادات تلك التي تأتي من الجباية المحلية أي مختلف الضرائب والرسوم العائدة كلياً أو جزئياً للجماعات المحلية، وفي هذا الإطار تسعى الجماعات المحلية إلى الوصول لتحقيق اللامركزية الجبائية، والتي تتمثل في نقل المسؤولية عن السياسات الجبائية من

المستوى الوطني إلى المستوى الجهوي أو المستويات المحلية وهذا من خلال إشراك البلديات في تحديد وتحسين أسس وقواعد احتساب الرسوم، وقد أثبتت تجارب العديد من الدول بأنه كلما كانت درجة استقلالية الإدارة المحلية أكبر، ازدادت قدرتها على توفير موارد مالية ذاتية، ويعني هذا تعزيز مبدأ اللامركزية (بن عيسى، 2019، صفحة 276)، حيث تقتضي اللامركزية الجبائية أن تتمتع السلطات المحلية بحرية مطلقة في تحديد مجال نطاق القاعدة الضريبية وتحديد معدلاتها، وغياب هذه الحرية هو إضعاف لسياسة الضرائب المحلية وإضعاف لمسؤولية السلطات المحلية أمام دافعي الضرائب (طالبي، 2013، صفحة 382)، حيث تعجز الجماعات المحلية عن تلبية الحاجيات المختلفة لهم كونها تخضع للسلطة المركزية في وضع الضرائب وتحديد قيمتها، وفق ما يتناسب مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجماعة المحلية، أي أن مفهوم اللامركزية الجبائية في الجزائر يقتصر على منح الجماعات المحلية القدرة على تحصيل المداخيل اللازمة لتمويل تكاليف الخدمات العامة المقدمة، في حين تبقى صلاحية تحديد معدلات الضريبة وإدارتها من اختصاص الحكومة المركزية، حيث تخضع الجماعات المحلية للنظام الجبائي الذي تفره قوانين المالية وقوانين الضرائب المباشرة وغير المباشرة الصادرة كل سنة، أما في ظل الأنظمة الجبائية للدول التي تعتمد على نظام الحكم المحلي والاستقلال الواسع للجماعات المحلية في اتخاذ القرارات، فإن مفهوم اللامركزية الجبائية يتمثل في منح الحكومات المحلية، الاستقلالية في التشريع الضريبي وفرض مختلف الضرائب وتعديلها وفق ما تراه مناسبا لسياستها المحلية (عجيله و زعيم، 2013، صفحة 04) واللامركزية الجبائية لا تتعلق دائما بطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، فعلى سبيل المثال النمسا بلد اتحادي لكن هامش الحرية والمناورة في اتخاذ القرار للجماعات المحلية يكاد ينعدم، في حين السويد مملكة تتمتع فيها الجماعات المحلية بدرجة عالية جدا من الحكم الذاتي والاستقلالية في اتخاذ القرار، حيث يستند تمويل الجماعات المحلية السويدية أساسا على ضريبة محلية، إضافة إلى ضريبة وطنية على الدخل (Ghezali, 2015, p. 66).

وطبقا لتصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يحدد مدى استقلالية الإدارة المحلية بالنسبة للدخل وفق شرطين هما:

1- الحرية في تحديد القاعدة الضريبية؛

2- تحديد معدل الضريبة.

وعلى اعتبار أن الضرائب المحلية هي النسبة الأساسية والأهم في موازنات الإدارات المحلية، فإن القدرة على التحكم في هذه النسبة تعد مؤشرا لقياس مدى استقلالية الإدارة المحلية. (شعيب و حرز الله، 2013، الصفحات 03-04)، ويمكن القول أن التعدد في مستويات السلطة الضريبية يكون مكرسا بموجب الدستور، وبذلك نكون في وضعية ضريبية لامركزية عندما لا تنفرد السلطة المركزية بالقرارات التي تتعلق بالقضايا الضريبية، حيث أن تحويل القرارات والصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية يتطلب لامركزية سياسية، ضريبية، وإدارية، وهذا كله بهدف إشراك المواطن المحلي في وضع التشريع الضريبي (عباسي و كردودي، 2013، صفحة 58).

وفي ما يتعلق بشكل اللامركزية الجبائية التي يجب أن تتجسد في تسيير الجماعات المحلية والتساؤل حول أي مستوى له الحق في اختيار الضرائب هل تقوم بها السلطة المركزية؟، هذا المستوى يمكن أن يحد من قدرة الجماعات المحلية أكثر، على سبيل المثال: فرض تعريفات داخلية كما هو الحال مع البند الدستوري المشترك بين الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك خيار بين قائمة مفتوحة من الضرائب تحددها الجماعات المحلية داخل إقليمها مع مراعاة القيود العامة لذلك، أو بدلا من هذا الخيار توضع قائمة مغلقة بالضرائب المسموح بها محددة على المستوى الوطني، ولكل خيار من الخيارين السابقين مزايا وعيوب خاصة به (Bosch & Duran, 2018, p. 32)، كما يرى البعض أن اللامركزية الجبائية لها آثار ونتائج سلبية، حيث يمكن أن تعيق دور إعادة توزيع الموارد بين الجماعات المحلية، الذي تقوم به الحكومة المركزية لضمان الحد الأدنى من الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية لجميع سكانها بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، وطبيعة الثروات المتواجدة على مستوى إقليمهم، أي أنها تتعطل في حالة عدم كفاية نفوذها على جميع الموارد المالية التي كانت تسيطر عليها في السابق، من خلال تحويل حصة كبيرة منها إلى ميزانيات الجماعات المحلية. (sow & razafimahefa, 2015, p. 04)

2. المبحث الثاني: الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

سنحاول ضمن هذا المبحث، التعرف على طبيعة الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر ومدى فعاليته وأثره في تسيير هذه الجماعات، من خلال التطرق إلى الأساس القانوني للمالية المحلية وكذا واقع الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

1.2 المطلب الأول: الأساس القانوني للمالية المحلية في الجزائر.

لقد كرس مختلف قوانين الجماعات الإقليمية وقوانين المالية والجبائية في الجزائر، نظاما خاصا بمالية الجماعات المحلية، سنحاول تحليل أهم مميزاته من خلال هذا المطلب.

الاستقلالية المالية في مفهومها العام، تتمثل في الوسائل المالية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية، حيث يجب أن تكون هذه الموارد المالية ذات مصادر ذاتية محلية، وتملك الجماعات المحلية حرية التصرف في هذه الموارد، بما تراه مناسبا لتحقيق المصالح المحلية. (بغاوي و جمال، 2021، صفحة 1112)، كما أن تحقيق الأهداف التنموية المسطرة من طرف الجماعات المحلية، يرتبط ارتباطا وثيقا بالموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها، والتي تصبح أكبر عائق أمام بلوغ هذه الأهداف في حالة تناقصها، وهنا يظهر لنا الدور الجلي للاستقلالية المالية في الحفاظ على استمرارية وتنمية الموارد المالية للجماعات المحلية، وقد جاء ضمن المادة 152 من قانون الولاية 07/12: أن الولاية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة وتعبئتها، كما حددت المادة 151 من نفس القانون موارد الميزانية والمالية للولاية كما يلي:

- التخصيصات،
- ناتج الجبائية والرسوم،
- الإعانات وناتج الهبات والوصايا،
- مداخيل ممتلكاتها،

- مداخيل أملاك الولاية،
- القروض،
- ناتج مقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها الولاية،
- جزء من حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية للأملاك الخاصة للدولة،
- الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات. (قانون الولاية 12/07، 2012)

وهي تقريبا نفس الأحكام التي جاءت ضمن القانون 10/11 المتعلق بالبلدية، فعلى سبيل المثال جاء في نص المادة 157: ...تملك البلدية أموالا عمومية وأموالا خاصة، وتشكل الأملاك العمومية الطبيعية والأملاك العمومية الاصطناعية طبقا للقانون المنظم للأملاك الوطنية...، والتي أعطت الدولة الجزائرية المسؤولية الكاملة من الناحية القانونية، للجماعات المحلية من أجل تسيير مواردها المالية وتعبئتها، حيث نجد لها ميزانية مستقلة تتمتع بنفس المبادئ التي تحكم ميزانية الدولة، كما أن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية، في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حتى يكون لذلك جدوى في النشاط الاقتصادي العام للدولة ولا تهدر الجهود المختلفة للفاعلين الاقتصاديين، وحسب المادة 81 من قانون البلدية السالف الذكر: ...لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفة الأمر بالصرف...، حيث خولت له صلاحية تنفيذ الميزانية البلدية وفق ما يقرره المجلس الشعبي البلدي المنتخب من خلال مداولاته، في ظل وجود الرقابة المالية القانونية التي تحافظ على المال العام، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد فرض رقابة مشددة على تنفيذ ميزانية البلدية، فلا تكون نافذة إلا بمصادقة الوالي على المداولات المتعلقة بها. (قانون البلدية 10/11، 2011)

وتتلقى البلدية إضافة لذلك إعانات ومخصصات تسيير، بالنظر لعدة عراقيل تواجه ميزانيتها منها نقص قيمة الإيرادات الجبائية للبلدية في إطار تشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية التي تأتي ضمن قوانين المالية كل سنة (قانون البلدية 10/11، 2011)، وينقسم القرار الاقتصادي في الجزائر إلى تيارين متناقضين:

- 1- تيار مركزي يتوافق مع الاستعداد لتأكيد وحدة الدولة والسيطرة المركزية على عملية التنمية؛
- 2- من الناحية الأخرى تيار مناصرة اللامركزية، بهدف تعزيز المبادرات المحلية والتكيف بشكل أفضل مع المتطلبات المحلية (Ghezali, 2015, pp. 66-67).

إن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تقتضي توفير الموارد المالية الكافية والوسائل التي تمكن هذه الجماعات من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها في ظل هذه الاستقلالية، إلا أن إعانات الحكومة المركزية للسلطات المحلية، تتضمن بعض الشروط التي قد تقيد حرية واستقلال الجماعات المحلية في التصرف فيها، مما يضعها تحت سيطرة السلطة المركزية (بغاوي و جمال، 2021، الصفحات 1118-1119)، ومن أجل الاستقلال المالي للجماعات المحلية القائمة على حماية المصالح المحلية لسكانها، لابد من الاعتماد على المصادر الذاتية في تمويل ميزانياتها، والتخلي كلية عن الإعانات المركزية التي تشترط تخصيصها حسب

توجهات السياسة المركزية ومخططاتها، وكل هذا لن يتحقق دون وجود إطار قانوني واضح يحدد بدقة الصلاحيات والمسؤوليات بين كل ما هو مركزي وما هو محلي.

أعطى التشريع صلاحية جمع أنواع معينة من الموارد الجبائية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية إلا أن أغلبية رؤساء البلديات لا يستفيدون من هذا الحق، كونهم لم يتعودوا على اتخاذ القرارات في هذا الشأن، ولا على اتخاذ المبادرات الأخرى الهادفة إلى تعبئة الموارد المحلية، فهم لا يستخدمون القروض ورسوم توقف السيارات والرسوم البيئية على سبيل المثال لزيادة مداخيلهم من الجبائية والحقيقة أن بعض السلطات المحلية لازالت تتوقع كل شيء من الدولة والمساعدات الحكومية. (طويطو، 2008، صفحة 219)

2.2 المطلب الثاني: واقع الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

تعتبر الاستقلالية المالية حقا مكروا قانونا للجماعات المحلية في الجزائر، ولكن هناك اختلافات كبيرة بين ما تنص عليه التشريعات، والحقيقة الموجودة في الواقع، هذا ما نتطرق إليه في ما يلي.

تبنّت الدولة الجزائرية أسلوب اللامركزية الإدارية في توزيع الوظائف بينها وبين الجماعات المحلية حيث يفترض من خلال تبني هذا الأسلوب، أن تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلال المالي الكافي لممارسة صلاحياتها القانونية، وفي ما يخص الجبائية المحلية، عمدت الدولة الجزائرية إلى إسناد مهمة توزيع الموارد الجبائية على الجماعات المحلية، إلى السلطة المركزية باعتبارها المسؤولة عن المالية العامة للدولة ودرجة كفاءتها عالية مقارنة بالهيئات المحلية المنتخبة، وامتلاكها للمعلومات المتعلقة بالجبائية المحلية (عجيلة و زعيم، 2013، صفحة 07)، وتعد أسباب عجز الجبائية المحلية الجزائرية في تغطية العجز المالي للبلديات متعددة ومتشابكة نذكر منها:

- عدم استقرار الضريبي الذي يمثل أحد أبرز الأسباب من خلال التقلبات في معدلات الضرائب ووعائها؛
 - كما تعد القوانين الصادرة كل سنة سببا في تدمير المكلفين من جهة والإدارة الجبائية من جهة أخرى؛
 - سوء التسيير الذي تعاني منه الإدارة المحلية؛
 - نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين (شوقي و عولمي، 2015، صفحة 40).
- وفي إطار إصلاح المالية والجبائية المحليتين، تم سنة 2007 إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإصلاح المالية والجبائية المحليتين، حيث قدمت هذه اللجنة عدة اقتراحات لتصحيح النقائص والاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية في الجزائر، وهذا بعد تشخيصها للنظام الحالي وتوصلها إلى النتائج التالية:
- فسيفساء من الضرائب والرسوم (أكثر من 21 ضريبة ورسم)؛
 - اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب والرسوم؛
 - نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية والتجارية؛
 - مداخيل ضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك؛
 - ضعف تكوين الموارد البشرية المحلية. (الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2021)

رغم العدد الكبير للضرائب والرسوم التي تجب لفائدة الجماعات المحلية، إلا أنها عبارة عن ضرائب ورسوم ذات مردودية ضعيفة، وهذا راجع إما لمحدودية وعائها الضريبي أو قلة المكلفين بها، عكس تلك التي تعود للدولة (عجيللة و زعيم، 2013، صفحة 15)، وترتكز المالية المحلية في الجزائر على توحيد الجباية بصفة مطلقة على كل الجماعات المحلية، مما نتج عنه آثار سلبية على الجماعات الفقيرة منها كما أن توزيع المداخل الجبائية يتم من طرف الدولة، بما يتماشى مع مصالحها التي قد تتعارض مع مصالح الجماعات المحلية، وبالتالي تكون الجماعات المحلية في تبعية مطلقة للدولة في مجال الإيرادات الجبائية، وهنا يظهر لنا جليا أن النظام الجبائي الجزائري لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الولايات والمناطق المترامية الأطراف عبر القطر الوطني، حيث كان بالإمكان تكييف النظام الجبائي حسب خصوصيات كل منطقة (شعيب و حرز الله، 2013، الصفحات 14-15)، حيث يتم اتخاذ القرار الضريبي على المستوى المركزي سواء كانت ضريبة وطنية أو محلية، ويمكننا ملاحظة المركزية المفرطة من وجهة نظر الجماعات المحلية، فإن هذا الوضع يمنعها من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها لا تتمتع بالاستقلال المالي، ولكن من وجهة نظر الحكومة المركزية يعكس هذا التوجه إرادة تنفيذ سياسة إنمائية متماسكة، من خلال الاعتماد على الموارد والثروات الطبيعية التي تتمركز في مناطق معينة، وبالتالي من أجل مواجهة الفوارق في الثروة بين مختلف المناطق، يتطلب من الدولة تركيز الموارد على المستوى المركزي، لاستخدامها بشكل فعال في التنمية المحلية. (Ghezali, 2015, p. 68)

يعتبر وضع الإيرادات الجبائية في يد السلطة المركزية، من أهم الأسباب المؤدية إلى عجز البلديات وتجلى تبعية تلك الإيرادات على مستوى تأسيس الضريبة وقبضها وتحصيلها، التي تعد حكرا على السلطة التشريعية والتنظيمية (طالبي، 2013، صفحة 393)، أي حكرا على الدولة حتى في ما يخص الجباية المحلية، ولا يمكن للبلديات التشريع في مجال الجباية، ولا حتى في وضع أساليب لتحصيلها وفق الرؤية الخاصة للبلدية وطبيعة المتعاملين معها، في حين تعتبر الاستقلالية الجبائية أحد منافذ الجماعة المحلية لتحقيق الاستقلالية المالية، حيث تعمل جاهدة لتوفير الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها وإشباع حاجيات مواطنيها (عجيللة و زعيم، 2013، صفحة 05)، وقد لا ترغب الحكومات المركزية في تفويض السلطات الضريبية للجماعات المحلية، خوفا من حدوث تنافس بينها وبين الجماعات المحلية على نفس القاعدة الضريبية، وفي نفس الوقت أغلب الجماعات المحلية لا تريد أن تتحمل مسؤولية اتخاذ قرارات ضريبية تثقل كاهل مواطنيها، من أجل تلبية حاجيات الميزانية وهذا لدواع سياسية تتعلق خصوصا بمصالحها الانتخابية، وبالتالي ترى أن المساعدات الحكومية هي الطريقة المثلى لتمويل ميزانيتها (Bosch & Duran, 2018, p. 31). إن توزيع الإيرادات الضريبية المخصصة للجماعات المحلية، يخلق تفاوتات ملحوظة في الموارد بين هذه الجماعات، ومن أجل مواجهة هذه الفوارق، قامت الدولة بتخصيص إعانات من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية التي تعاني من نقص في القيمة الجبائية، وبالتالي محاولة خلق التوازن بين موارد الجماعات المحلية (Ghezali, 2015, pp. 75-76)، من ناحية أخرى عندما يكون تمويل الجماعات المحلية مبني على تقاسم الإيرادات وتحويل إعانات من الحكومة المركزية نحوهم هناك خطر أن تصبح الجماعات

المحلية وكلاء إنفاق فقط أقل كفاءة واهتمام بالتنمية، وذلك بفرض قيود الميزانية الصعبة على الجماعات المحلية، وعليه تعتبر اللامركزية الجبائية أفضل طريقة لدعم الاستقلال المالي للجماعات المحلية، ومواجهة مشكلة سوء التوافق بين احتياجات الإنفاق ومصادر الإيرادات الخاصة بها (Bosch & Duran, 2018, p. 30)، كما يفتقد النظام الجبائي الجزائري إلى أحد المبادئ الأساسية للجبائية، وهي العدالة الضريبية من خلال بنية الإيرادات الجبائية التي يتشكل ربعها ¼ من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، مقارنة بمساهمة باقي المكلفين بالضريبة، بالإضافة إلى تجميد العمل بالضريبة على الثروة، مما يجعل الطبقة الغنية من المجتمع أقل مساهمة من أصحاب الدخل المحدودة والمتوسطة. (بن صوشة، 2021، صفحة 409)

وقد أثبتت مصادر التمويل الجبائية التقليدية محدوديتها، حيث أصبحت بالكاد تواكب ضروريات الإنفاق المحلي، مما جعل الجماعات المحلية في تبعية شبه مطلقة للسلطة المركزية، لتمويل مخططاتها التنموية، وهذا كله على حساب استقلالية قرارها المحلي، لذلك فالإيرادات غير الجبائية باتت تشكل التحدي المفروض على البلدية لإنعاش التمويل المحلي (لغواطي و حاروش، 2020)، ضف إلى ذلك أن المشرع عند تحديد اختصاصات وصلاحيات البلدية الجزائرية، حملها أعباء إنجاز وصيانة منشآت وهياكل قاعدية كبرى تفوق بكثير القدرات المالية للبلديات، ويمكن تفسير ذلك بتأثر تلك الاختصاصات بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة (بعلي، 2004، صفحة 82).

3. المبحث الثالث: دور اللامركزية الجبائية في دعم الاستقلال المالي للجماعات المحلية في الجزائر.

نتطرق في هذا المبحث إلى دور اللامركزية الجبائية في تفعيل الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، خصوصا دورها في تعظيم مداخيل هذه الأخيرة، كما نتطرق أيضا إلى متطلبات الوصول إلى لامركزية جبائية حقيقية في الجزائر.

1.3 المطلب الأول: اللامركزية الجبائية ودورها في تعظيم مداخيل الجماعة المحلية.

تساهم اللامركزية الجبائية بنسبة كبيرة في رفع حجم الإيرادات المالية للجماعات المحلية، وزيادة مداخيلها الجبائية، وهو ما نحاول أن نوضحه من خلال هذا المطلب.

تضمن اللامركزية الجبائية مزيدا من المساءلة للمجالس المحلية المنتخبة، لأنهم ملزمون بتقديم الخدمات العامة للسكان المحليين الذين انتخبوهم، هؤلاء السكان بدورهم سيكونون أكثر استعدادا للدفع مقابل حصولهم على تلك الخدمات، كما تزداد تعبئة الموارد لأن اللامركزية الجبائية تسمح بتوسيع القاعدة الضريبية الاجمالية للجماعة المحلية، من خلال الوصول إلى تحصيل الضريبة بطرق لا تستطيع الحكومة المركزية وحدها القيام بها، حيث لهذه الجماعة المحلية القدرة على معرفة حركية الأموال داخل إقليمها، سواء كانت ضمن حركة تنظيمية أو في إطار السوق السوداء، وبالتالي تمتلك معلومات كافية لتحصيل الجبائية ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين، عكس الحكومة المركزية التي لا تستطيع تتبع حركية جميع الأموال عبر كامل إقليمها، خصوصا في ظل انعدام إدارة جبائية متطورة تعمل باستخدام الوسائل

التكنولوجية الحديثة وعدم رقمنة الإدارة الجبائية، كما تضمن اللامركزية الجبائية تحديدا واضحا للمسؤوليات التي تقع على عاتق الجماعة المحلية، وتضع تعريفا دقيقا للموارد الجبائية الخاصة بالجماعات المحلية وتلك التي تخص الدولة، وذلك بهدف تنميتها وإزالة الغموض في النصوص التشريعية الخاصة بالجباية المحلية، مما يؤدي إلى التزام أكبر في جمع الضرائب وتحصيلها (شوقي و عولي، 2015، صفحة 40). وتعمل اللامركزية الجبائية على تبسيط النظام الجبائي المحلي، وجمع الإيرادات المحلية في قانون جبائي محلي واحد، والعمل على تقليل عدد الضرائب والرسوم من خلال دمج المتشابهة منها في ضريبة واحدة، لتسهيل عملية تحديد أوعيتها ونسبها، وعملية تحصيلها والتخفيف على المكلفين بها وبالتالي تحسين مردودية الجباية المحلية (بلية، 2018، صفحة 29) من جهة، وتوفير الجهد والتكاليف التي تبذل لتحصيل الجباية المحلية كرسيد إضافي لميزانية الجماعات المحلية من جهة أخرى.

وقد توصلت بعض الدراسات التي قامت بالربط بين اللامركزية وتسيير الاقتصاد الكلي للدولة، إلى أن اللامركزية تؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي، والنظام الجبائي اللامركزي يعطي امكانية كبيرة في تحسين تسيير الاقتصاد الكلي، بالمقارنة مع نظام جبائي مركزي، حيث نجد أن الدول الفدرالية أعطت أداء اقتصادي مستقر ومعدلات منخفضة للتضخم (عباسي و كردودي، 2013، صفحة 57)، عكس دول اللامركزية الجبائية، أين نجد عدم استقرار الأداء الاقتصادي بها، وارتفاع كبير في معدلات التضخم.

كما أن اللامركزية الجبائية تجعل الجماعات المحلية أكثر حرصا على تشجيع الاستثمار المحلي وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين إيراداتها الجبائية، وبالتالي توسيع وعائها الضريبي عكس تركيز وجمع الضرائب من طرف الدولة، الذي يجعل الجماعات المحلية لا تعطي اهتماما كبيرا في توسيع الوعاء الضريبي، كون صلاحية جمع وتحصيل الضرائب تقوم بها الحكومة المركزية، أي أن إعطاء الحرية للجماعات المحلية في مجال الاستثمار وفرض الضرائب، يمكنها من مضاعفة مداخيلها الجبائية من جهة، ودعم مختلف الميادين الأخرى كتوفير مناصب الشغل وخلق حركية اقتصادية إضافية بتوظيف النظام الجبائي المحلي لخدمة الاستثمار، والعمل على خفض الضغط الجبائي على المستثمرين، فكما هو معروف لدى علماء الاقتصاد رأس المال جبان، وبالتالي المستثمر يتجه نحو الاستثمار لدى الجماعات المحلية التي تقدم له إعفاءات وفوارق جبائية يمكن العمل على خلقها من خلال الإيرادات الجبائية التي يتم تحصيلها، وهذه كلها عوامل تساهم في تنمية إيرادات الجماعة المحلية ودعمها.

ويمكن أن تكون اللامركزية الجبائية بمثابة أداة سياسية لتحسين نوعية وجود الخدمات العامة التي تتولى الجماعات المحلية تقديمها، وهذا ما يشير إلى ضرورة وجود بيئة مؤسسية وسياسية مواتية لذلك، كما يجب موازنة معها، معالجة الأزمات الإدارية، لاسيما الفساد الإداري، لمنع سوء استخدام الموارد العامة وإهدارها (sow & razafimahefa, 2015, p. 22)، وبالتالي لابد من تكاتف مختلف جهود الفاعلين على المستوى المحلي، من أجل توفير هذه البيئة المساعدة على تحقيق التنمية المحلية وبلوغ الأهداف السياسية والاقتصادية للجماعات المحلية.

2.3 المطلب الثاني: متطلبات تفعيل اللامركزية الجبائية في الجزائر.

من أجل الوصول إلى نظام جبائي لامركزي فعال في الجزائر، لا بد من معرفة مختلف العراقيل التي تواجه الجبائية والمالية المحليتين، ووضع المتطلبات اللازمة لتطويرهما، وهو محور ما يتناوله هذا المطلب.

رغم النجاح النسبي للإصلاح الجبائي والمالي في التحسين المستمر لإيرادات الجبائية المحلية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تصل إلى حد تفعيل دور الجبائية المحلية، وجعلها أكثر نجاعة ومساهمة في التنمية المحلية، والدليل على ذلك وجود عجز كبير في أغلب ميزانيات البلديات واعتمادها على إعانات الحكومة المركزية (بن صوشة، 2021، صفحة 408)، مما يتطلب الوصول إلى الاستقلالية في تحديد معدلات الضريبة من طرف الجماعات المحلية، لأن لها تأثيرا مباشرا على الإيرادات وقدرة الإنفاق، كما لها تأثيرا أكبر على شفافية اتخاذ القرارات المحلية والمسؤولية الكاملة لمتخذها أمام دافعي الضرائب، ومن أجل تحقيق استقلالية مالية للجماعات المحلية، لا بد من توفر بعض الشروط في المورد المالي المحلي:

- حرية المورد: يجب أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تقوم بتحصيله ويكون متميزا عن أوعية الضرائب المركزية.
 - ذاتية المورد: أي تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد وتحصيله، حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيله الموارد المتاحة لها.
 - سهولة إدارة المورد: تسيير تقدير وعاء المورد وخفض تكلفة تحصيله عند أقل تكلفة ممكنة والعمل على تحصيل أكبر قدر من الموارد الجبائية المحلية. (طالبي، 2013، صفحة 382)
- وهناك خطأ شائع في بعض البلدان التي دخلت مؤخرا في إصلاح اللامركزية ونظم الإدارة المحلية وهو تجاهل ما يعرف بتكامل الأنظمة اللامركزية والتركيز على شكل من أشكال اللامركزية فقط، مثلا في ما يخص الإيرادات، الحكومة المركزية تجمع وتتقاسم الإيرادات مع الجماعات المحلية، لم تكن العواقب المترتبة على ذلك هي الفشل في تحقيق العدالة في تقسيمها على الجماعات المحلية فقط، بل تعدى ذلك إلى عجز الحكومة المركزية والاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار في معدل الإيرادات، و بالتالي تراجع في النفقات، لذلك يجب أن يتبع التمويل الوظيفة التي ينفق عليها، أي تخصيصات الإيرادات يجب أن تأتي بعد اكتمال تحديد دقيق لمسؤوليات الإنفاق بين الحكومة المركزية والجماعات المحلية (Bosch & Duran, 2018, p. 28)، من ناحية أخرى يمكن أن تؤدي اللامركزية الجبائية اعتمادا على التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي والأسس الضريبية إلى تفاوتات مالية كبيرة بين الجماعات المحلية، حيث تصبح الجماعات الثرية قادرة على تمويل احتياجات الإنفاق الخاصة بها، في حين الجماعات الفقيرة تضطر إلى بذل جهد ضريبي أكبر وفرضه على سكانها لتلبية احتياجاتهم من الإنفاق.

ومن متطلبات تفعيل اللامركزية الجبائية في الجزائر، مراجعة قانون الجماعات الإقليمية واقتراح النصوص القانونية التي تقر بالاستقلالية المالية للبلديات والولايات، بحيث تتضمن منح حرية واسعة للتصرف في الجبائية على مستوى إقليمها، وإعادة النظر في توزيع الأعباء بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، خاصة في ظل العجز المالي الذي تعاني منه معظم البلديات الجزائرية (بغاوي و جمال، 2021، صفحة

(1122)، وضرورة إنشاء نظام معلومات وطني، يضمن حرية الوصول إلى معلومات موثوق بها، عن الموارد والنفقات والأولويات ونشاطات الدولة والجماعات المحلية، كما ينبغي أن يقترن الاستقلال المالي، بالشفافية وآليات الرقابة والمبادرة من المسؤولين المحليين، ويجب أن تستفيد الرقابة الداخلية والخارجية من مؤشرات لقياس النتائج، بوضع نظام معلوماتي متكامل للتسيير المالي المحلي. (طويطو، 2008، صفحة 218)

كما أن التسيير المحلي في الجزائر بحاجة لتنوع المصادر المالية، لتحقيق الاستقلالية الفعلية للجماعات المحلية في تسيير ميزانياتها، وزيادة النسب من عائدات الضرائب والرسوم الأكثر مردودية لصالح الجماعات المحلية بذل استفادتها من الإعانات المركزية، بالإضافة إلى ضرورة إعطاء صلاحية الإحصاء الجبائي للجماعات المحلية وإشراكهم في هذه العملية، خصوصا ما تعلق منها بالملكيات المبنية والعقارات المختلفة من أجل تدعيم مصالح إدارة الضرائب بمعلومات كافية حول هذه الضرائب والرسوم (دحومان و بن عياش، 2021، صفحة 318)، وتوسيع مجال تدخل الجماعات المحلية في حال إثبات وجود للتهرب الضريبي من طرف المكلفين بالضرائب والرسوم المحلية، عن طريق فرض غرامات وإتاوات إضافية على المخالفين تعود لخزينة الجماعة المحلية المعنية، عوض العقوبات والغرامات التي تعود إيراداتها لخزينة الدولة فقط، مع ضياع حقوق الجماعة المحلية في تحصيل تلك الجبائية في أغلب الأحيان، وبالتالي ترك الحرية المطلقة للجماعات المحلية في تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي على مستواها بطرق أكثر مردودية لها.

الخاتمة:

تلعب اللامركزية الجبائية دورا محوريا في تحقيق الاستقلال المالي للجماعات المحلية، من خلال تعبئة الموارد الجبائية الذاتية اللازمة لتمويل ميزانياتها، وتجعلها سيدة في اتخاذ القرارات التنموية ورسم سياسة الإنفاق الخاصة بها دون ضغط أو تأثير من طرف السلطة المركزية.

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا جليا وجود قصور في تطبيق اللامركزية الجبائية بالجزائر، ذلك أن الجماعات المحلية لديها استقلالية مالية محدودة للغاية، خصوصا ما تعلق منها بالجبائية المحلية التي يفترض أن تكون من نصيب الجماعات المحلية ومورد ذاتي لها، غير أن الواقع يبين لنا أن النسبة الكبرى من الإيرادات الجبائية، تذهب إلى خزينة الدولة لتقوم بتوزيعها على الجماعات المحلية وفق سياستها العامة، في ما تحوز الجماعات المحلية على ضرائب ورسوم منخفضة جدا لا تغطي حتى نفقاتها الإجبارية، مما يستدعي ضرورة الأخذ بإضافة إلى ما تناولته دراستنا، بالاقترحات التالية:

- تفعيل اللامركزية الجبائية عن طريق زيادة صلاحيات الجماعات المحلية في المجال الضريبي؛
- منح الحرية اللازمة للجماعات المحلية في تحديد الضرائب والرسوم الخاصة بها، وتحصيلها عن طريق مداورات مجالسها المنتخبة؛
- إشراك الجماعات المحلية في إصلاحات النظام الجبائي، والأخذ بالاقترحات التي تقدمها بعين الاعتبار؛
- محاربة جميع أشكال الفساد المالي والإداري، التي تقف عائقا أمام التنمية، وتستنزف ميزانيات الجماعات المحلية وميزانية الدولة.

6. قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- حسن محمد عواضة (1983)، الادارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية-دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- محمد الصغير بعلي (2004)، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر، دار العلوم.

2- الأطروحات:

- محمد بن صوشة (2021)، النظام الجبائي للجماعات الاقليمية في الجزائر ودوره في التنمية المحلية (2019-2001) -دراسة حالة ولاية ورقلة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية -تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، الجزائر، جامعة الجزائر3.

3- المقالات العلمية:

- ملوكة بغاوي وجمال زيدان (2021)، تعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية كمدخل لتحقيق التنمية المحلية، مجلة الدراسات الحقوقية، 8(2)، جامعة سعيدة.

- بن علي بن عيسى (2019)، دور اللامركزية في تجسيد الجباية المحلية بالجزائر لتحقيق التنمية المحلية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(2)، جامعة الجلفة.

- حسينة دحومان و سمير بن عياش (2021)، أثر الإصلاحات المحلية في الجزائر على تحقيق التنمية المحلية والأمن الإنساني 1999/2019، مجلة السياسة العالمية، 5(2)، جامعة بومرداس.

- شوقي، جباري وبسمة عولي (2015)، تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2(2)، جامعة ورقلة.

- صابر عباسي وسهام كردودي (2013)، دراسة تقييمية لتجربة الاتحاد الاوروبي في اللامركزية الجبائية-رهانات وتحديات-، مجلة دراسات جبائية، 2(1)، جامعة البلدة02.

- محمد طالبي (2013)، اللامركزية الجبائية ومساهمتها في التنمية المحلية، مجلة دراسات جبائية، 2(2)، جامعة البلدة02.

- ياسمين لغواطي ونورالدين حاروش (2020)، الاستقلالية المالية المحلية في الجزائر وتحديات التنمية بين النص والواقع، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 8(1)، جامعة الجزائر03.

- يزيد مزعاش (2018)، تأثير أسس اللامركزية الإدارية في إرساء قواعد الديمقراطية الانتقالية -حالة الجزائر-، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 3(2)، جامعة الحاج لخضر-باتنة-.

- لحبيب بلية (2018)، تقييم واقع الجباية المحلية في الجزائر -الاختلالات والحلول-، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، 2(3)، جامعة مستغانم.

- محمد طويطو (2008)، اللامركزية ووسائل تمويل الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية-، 7(3)، جامعة الجلفة.

4- الملتقيات العلمية:

- حمزة شعيب وكريم حرز الله (2013)، الجباية المحلية كأهم ركائز اللامركزية الجبائية ودورها في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر، الملتقى العلمي الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية-واقع واستشراف، الجزائر-جامعة البليدة.
- محمد عجيبة وباهية زعيم (2013)، فعالية اللامركزية الجبائية وتأثيرها على تحقيق أهداف الجماعة المحلية، الملتقى العلمي الدولي الأول حول اللامركزية الجبائية ودورها في تمويل الجماعات المحلية-واقع واستشراف، الجزائر- جامعة البليدة.

5- النصوص القانونية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (2011) 22 يونيو 2011، قانون البلدية 11/10، العدد 37، الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية (2012) 21 فبراير 2012. قانون الولاية 07/12، العدد 12، الجزائر.

6- المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، نظر في 08 سبتمبر 2021 على سا 15:00 زوالا <https://www.interieur.gov.dz/>.

II. المراجع باللغات الأجنبية:

- Bosch N & Duran J (2018), Fiscal Federalism and Political decentralization- lessons from Spain, Germany and Canada, USA, Edward Elgar.
- Ghezali K (2015), Autonomie fiscale et développement régional en Algerie, revue algerienne de la mondialisation et des politiques économiques, N06, univercité alger03.
- Hauriou M (1928), Droit constitutionnel, (éd. 8ème), Paris, Bibliotheque Dalloz.
- Sow M & razafimahefa I.F (2015), fiscal decentralization and the efficiency of public service delivriery, IMF working paper, (international monetary fund).